مجتمع

لبنان: تجهيز 150 مستشفى للطوارئ

أعلن وزير الصحة اللبناني في حكومة تصريف الأعمال، فراس الأبيض، أن وزارته رفعت جهوزية القطاع الطبي في البلاد وأخضعت 150 مستشفى للتدريب لخطة طوارئ، بعد تهديدات إسرائيل المتكررة بشن حرب واسعة على لبنان. وأشار إلى «إصابة 250 لبنانياً من جراء القصف الإسرائيلي بالفوسفور الأبيض المحرم دولياً»، مبيناً أن إسرائيل «قصفت أكثر من 15 مركزاً صحياً جنوب لبنان، أربعة منها دمرت بالكامل». ولمعالجة إصابات الحرب، تسلمت «الصحة اللبنانية» منتصف أغسطس/ آب الماضي شحنة مساعدات طارئة من منظمة الصحة العالمية. (الأناضول)

حرائق ودمار قرب لوس أنجليس

اشتدّت قوة حريق اندلع في مرتفعات مدينة لوس أنجليس ودمّر عشرات المنازل، وأتى على ما يقرب من 20 ألف هكتار خلال أربع وعشرين ساعة، وأصبح أحد ثلاثة حرائق خارجة عن السيطرة قرب ثاني أكبر مدينة في الولايات المتحدة. وإلى الشمال من المدينة الكبرى، أُمر سكان مقاطعتي رايتوود وماونت بالدي بإخلاء منازلهم. ودمّر الحريق ما لا يقلّ عن 33 منزلاً والعديد من الأكواخ، وفق قائد الإطفاء في مقاطعة لوس أنجليس، أنتوني مارون. والحريق الذي اندلع الأحد الماضي أتى على 19400 هكتار حتى أول من أمس الأربعاء. (فرانس برس)

غزة: تطعيم ناجح ضد شلل الأطفال

كشفت منظمة الصحة العالمية، أمس الخميس، أنّ الجولة الأولى من حملة التطعيم الطارئة ضدّ شلل الأطفال في قطاع غزة حقّقت هدفها المتمثّل بالوصول إلى أكثر من 90% من الفلسطينيين الصغار دون العاشرة من عمرهم. وقال ممثل المنظمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ريك بيبركورن، في اليوم الثالث والأخير من الجولة الأولى التي انطلقت من وسط القطاع في الأوّل من سبتمبر/ أيلول 2024: «نحن واثقون من أنّنا حقّقنا الهدف على الأرجح».

وأتى ذلك في يوم التطعيم الثالث ضدّ شلل الأطفال في شمال قطاع غزة المعزول، فيما تمضي آلة الحرب الإسرائيلية في هيمنتها على القطاع المحاصر لليوم الـ342 (أمس). وتواصل فرق التطعيم مهامها في إطار المرحلة الثالثة والأخيرة (انطلقت في العاشر من سبتمبر الجاري) من الجولة الأولى من حملة التطعيم الطارئة ضدّ شلل الأطفال، من دون أيّ إشارة حتى الساعة إلى احتمال تمديد عملية التطعيم في الشمال يوماً إضافياً مثلما جرى في الوسط والجنوب. ويُسجَّل التزام كبير من قبل الفلسطينيين في غزة بتزويد الصغار باللقاح المطلوب، ولا سيّما أنّ بيانات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) الأخيرة، أول من أمس الأربعاء، أفادت بأنّ نحو 530 ألف طفل تلقّوا (حتى ذلك الحين) الجرعة الأولى من اللقاح المضاد لشلل الأطفال في كلّ أنحاء القطاع، من أصل نحو 640 ألفاً.

(العربي الجديد)

سُجّل التزام كبير من قبل الفلسطينيين بتطعيم اطفالهم (عمر القطّاع/ فرانس برس)

هل تكبح «بيغاسوس» سرقات متاجر بريطانيا؟

لندن ـ **كاتيا يوسف**

مع تصاعد جرائم سرقة المتاجر في المملكة المتحدة، أطلقت وحدة «عملية أوبال» التي أُنشئت هذا العام لتعزيز التصدي للأنشطة الإجرامية ضمن مبادرة «بيغاسوس» لمكافحة الجريمة المنظمة، وهي تعمل بالتنسيق مع 43 قوة شرطة في إنكلترا وويلز، ونجحت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عملها في تحديد 152 مجرماً رئيسياً. ويعرب المسؤول في «اتحاد التجزئة البريطاني»، غراهام وين، عن قلقه من تزايد الجرائم، وامتلاك اللصوص أسلحة متطورة، ما يستلزم موقفاً حازماً من الشرطة، ويقول لـ «العربي الجديد»: «سرقة المتاجر تشكل تحدياً كبيراً للشركات والمجتمعات في جميع أنحاء المملكة المتحدة، والإجراءات غير الكافية من قبل الشرطة، منحت المجرمين حرية أكبر في سرقة البضائع. رصدنا الأحدث أظهر أن خسائر السرقة تضاعفت خلال العام الماضي، لتصل الخسائر إلى 1,8 مليار جنيه إسترليني، فيما أنفق تجار التجزئة 1,2 مليار جنيه إسترليني إضافية على تدابير لمكافحة جرائم السرقة».

بدوره، يقول خبير علم الجريمة البروفيسور مارتن جيل، لـ «العربي الجديد»، إنّ نجاح «عملية أوبال» في الحد من جرائم السرقة مؤشر إيجابي، ويؤكد أهمية التعاون بين الشرطة وتجار التجزئة في تمويل مبادرة «بيغاسوس» لمكافحة الجريمة المنظمة، وأن هذا النهج كان منتظراً منذ فترة طويلة. ويؤكد جيل أن «تجار التجزئة والشرطة في حاجة إلى العمل معاً، إذ لا يمكن لأي طرف وحده معالجة المشكلة، وهذا يتطلب تركيزاً من الجانبين، وسنحتاج إلى تقييم النتائج لاحقاً. في ما يتعلق بالاستراتيجيات اللازمة، يعتبر تحديد المجرمين واعتقالهم ومحاكمتهم أمراً ضرورياً، لكن يلفت التركيز على هذا الجانب في تجارة التجزئة كان محدوداً خلال السنوات الأخيرة. وأحذر من افتراض أن السجن وحده سيحل المشكلة، فهناك دائماً من يحل محل المجرمين المعتقلين».

ويشدّد على أن الحل يتطلب ضرورة أن يطمئن تجار التجزئة إلى أنهم يمتلكون أحدث التقنيات، ويتم تطبيقها بشكل فعال، إلى جانب تدريب الموظفين وفرق الأمن ودعمهم، وتسليط الضوء على الخدمات التي يقدمها قطاع الأمن، والتي غالباً ما تكون غير ظاهرة، ويبقى تأثيرها محدوداً من دون دعم تجار التجزئة. وتقول المديرة العامة لمنظمة «تجار التجزئة ضد الجريمة»، ماكسين فريزر، في حديث لـ «العربي الجديد»، إن «المنظمة أصبحت شراكة وطنية غير ربحية منذ عام 1997، وهي تغطي جرائم البيع بالتجزئة في اسكتلندا وأيرلندا الشمالية وشمال غربي إنكلترا. تساعد المنظمة في تقديم المعلومات عن جماعات الجريمة المنظمة رغم مواجهة تحديات كبيرة مع هذه الجرائم التي تشكل نحو 40% من الخسائر الفعلية المبلّغ عنها».

وتشير فريزر إلى أن «هناك عصابات منظمة تتكون من أسر كاملة، وتستهدف أسلوب حياة معين، أو يعاني أفرادها الإدمان، والمنظمة أبرمت اتفاقيات لتبادل المعلومات مع الشرطة في أيرلندا الشمالية واسكتلندا، ولدينا نقطة اتصال مع مكتب الاستخبارات الوطني الاسكتلندي. نحرص على تزويد الأعضاء بالمعلومات التي تساعدهم في اكتشاف الجرائم ومنعها بشكل يومي. لكن المجرمين المرتبطين بالجريمة المنظمة لا يتحركون فقط عبر اسكتلندا، بل هناك من يسافرون أيضاً عبر أيرلندا الشمالية وشمال غربي إنكلترا».

تتابع: «نواجه تحديات مع عصابات أخرى، نطلق عليها اسم (المنتخب الوطني الأجنبي)، لأن أعضاءها يدخلون ويخرجون من المملكة المتحدة، ورغم نجاحاتنا السابقة في مواجهة هذه العصابات، حددنا الشهر الماضي 147 لصاً، وتظهر إحصاءاتنا الإبلاغ عن 867 حادثاً في يوليو/تموز الماضي، وهو عدد جرائم أقل قليلاً من المعتاد، إذ يبلغ المتوسط نحو ألف حادث شهرياً».

وأما البضائع المستهدفة من قبل اللصوص، فتقول فريزر إن البقالة تأتي في المرتبة الأولى، تليها المشروبات الكحولية، ثم الملابس، وتشير إلى أن المبالغ المالية المسروقة من المتاجر في اسكتلندا وأيرلندا الشمالية وشمال غربي إنكلترا خلال النصف الأول من العام الحالي بلغت 888 ألف جنيه إسترليني، مقارنة بـ 1,5 مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام الماضي، مع زيادة بنسبة 50% عن عام 2022، رغم التقنيات الحديثة لمكافحة الجريمة». وتوضح أن «الشركات توصي باستخدام تقنية التعرف على الوجوه، وتنبيه الموظفين عبر كاميرات المراقبة».

خطط أمنية

تقدّم المسؤولة التنفيذية عن العلاقات الإعلامية في سلسلة متاجر سينسبري، ماري غولدينج، وفي ردها على «العربي الجديد»، تفاصيل عن الخطط الأمنية التي تضع سلامة الموظفين والعملاء في مقدمة أولوياتها. وتشير إلى أنهم كانوا أول سلسلة تجزئة تستخدم كاميرات يرتديها الموظفون منذ عام 2018، وتستخدم الآن في جميع الفروع، كما زادت الشركة من عدد أفراد الأمن.

تحقيق

لا يميز الاحتلال الإسرائيلي بين مسن أو طفل، ولا يتردد في استهداف المسنين الذين أنهكهم التهجير وسوء الرعاية الصحية والأمراض والجوع. فكما يقتل الأطفال والنساء، يقتل المسنين

مسنّو غزة
عمر من العذاب ينتهي بإبادة

يوسف أبو وطفة

وجدت عائلة المسن الفلسطيني فاروق عكيلة صعوبة في الوصول إليه بعدما استشهد خلال فترة حصار مجمع الشفاء الطبي غربي مدينة غزة، بفعل نقص الرعاية الصحية وقلة الغذاء والأمراض التي كان يعاني منها. وخلال حرب الإبادة الإسرائيلية التي يشنها الاحتلال على القطاع منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، قضى مئات المسنين إما بسبب المرض أو الاستهدافات الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة التي كانت تطاولهم أو تطاول أماكن تهجيرهم ومنازلهم والمستشفيات والشوارع.

وتعمّد الاحتلال الإسرائيلي، خلال العدوان، تنفيذ عمليات إعدام ميدانية، وكان للمسنّين في القطاع نصيب منها. ويقول الفلسطينيون إن الاحتلال لا يُفرّق بين مدني وناشط أو طفل ومسن. وتعرّض المسنّون لاستهداف مباشر تمثل في عمليات تصفية داخل المنازل في المناطق التي يتواجدون فيها، من خلال عمليات إطلاق نار مباشرة وتصفية ميدانية نفذتها قوات الاحتلال المتوغلة. وعلاوة على ذلك، شكلت عملية التهجير المتكررة معضلة حقيقية بالنسبة للمسنين الفلسطينيين، لا سيما عبر إجبارهم على السير مسافات طويلة في ظل تدهور حالتهم الصحية وعدم استطاعة كثيرين السير على الأقدام، ما اضطرهم إلى البقاء في بيوتهم، لا سيما في مدينة غزة وشمالها. أمر دفع قوات الاحتلال إلى تنفيذ تصفيات بحقهم داخل هذه المنازل أو قصفها إما من الجو بالطائرات أو عبر المدفعية، وكشف عن ذلك مشاهد مصورة نشرتها وسائل إعلام دولية.

غياب الرعاية

ويقول خالد عكيلة، نجل المسن فاروق عكيلة، إن والده حوصر في مجمع الشفاء الطبي خلال فترة تواجده للرعاية الصحية، وقد تدهورت حالته في تلك الفترة التي تعرض المجمع للاستهداف. يضيف عكيلة لـ«العربي الجديد»، أنه كان برفقة والده قبل ساعات من حصار مجمع الشفاء الطبي في المرة الأولى. وبعد حصاره، لم يتمكن من الوصول إليه أو الاتصال به أو بأي من المتواجدين فيه لمعرفة تطورات حالته الصحية.

ويشير إلى أنّه عرف باستشهاده من خلال بعض الاتصالات التي جرت مع أحد الطواقم الطبية الموجود في المجمع نتيجة لغياب الرعاية وقلة الغذاء وسوء حالته الصحية والنفسية خلال فترة حصار المجمع. ويصف عكيلة تلك الفترة بالمريرة والصعبة في حياته نتيجة عدم معرفة حالة والده الصحية في بداية الأمر ثم تلقيه خبر استشهاده بسبب الحصار وعدم توفر الغذاء والحالة التي كان عليها. إلا أن التجربة الأصعب بالنسبة لعائلة المسن عكيلة كانت العثور على جثمانه، إذ ظلت العائلة تبحث عنه لمدة تتراوح ما بين ثلاثة أسابيع وخمسة، في ظل الدفن الجماعي للشهداء في تلك الفترة. ويوضح أنه عثر على جثمان والده في إحدى المقابر الجماعية مع تسعة آخرين، بعد مساع مكثفة للوصول إلى جثمان والده، قبل أن ينقله إلى قبر منفصل لاحقاً بعد المهمة المضنية في التعرف عليه من أجل دفنه.

أما الفلسطيني حارث أبو حصيرة، فقد تعرض والده المسن للاستهداف. كانوا يتواجدون مع مجموعة من الأبناء والأحفاد في منزلهم قبل أن يطاولهم القصف الإسرائيلي في حي الدرج في مدينة غزة. ويقول لـ«العربي الجديد» إن والده عبد أبو حصيرة كان يعاني من أمراض عدة، وكان يتواجد مع زوجته وأبنائه والأحفاد في المنزل. ويشير إلى أن الاحتلال يتعمد استهداف المسنين والنساء والأطفال من أجل الضغط على العائلات الفلسطينية للنزوح نحو الوسط والجنوب في القطاع، ولتعزيز حرب الإبادة التي يشنها منذ نحو عام كامل. ويلفت إلى أن والديه كانا يحتاجان بشكل دائم للرعاية الصحية نظراً لإصابتهما بأمراض مزمنة مثل السكري وضغط الدم وغيرها من الأمراض بفعل نقص الرعاية والتغذية.

قتل تحت الأنقاض

ويوثق تقرير حديث صادر عن المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، أن نحو 4% من ضحايا حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة من المسنين، وتم توثيق عشرات حالات الإعدام بحقهم خلال الجرائم التي ارتكبها الاحتلال. وبحسب المرصد الحقوقي، فقد تم توثيق استشهاد 2122 مسناً من الجنسين خلال 330 يوماً الأولى من الحرب، بما يقارب 2% من إجمالي عدد المسنين في القطاع البالغ عددهم 107 آلاف.

ويشير التقرير إلى أن غالبية هؤلاء المسنين قتلوا سحقاً تحت أنقاض منازلهم أو مراكز الإيواء التي لجؤوا إليها بعدما قصفتها الطائرات الإسرائيلية فوق رؤوسهم، أو خلال تحركهم الاضطراري لقضاء حاجاتهم الأساسية في الشوارع والأسواق. ويقول رئيس المرصد الأورومتوسطي، رامي عبده، لـ«العربي الجديد»، إن عمليات الإعدام والقتل بحق المسنين مرتبطة بالكراهية للفلسطينيين، لافتاً إلى أن الاحتلال لا يعطي اعتباراً للمسنين أو الأطفال. يضيف أن ما يجري يعكس نية مبيتة لارتكاب جرائم حرب وإبادة، لا سيما وأن المسنين في كثير من الأحيان لا يمثلون أي احتمالية تهديد للجندي الإسرائيلي، وغالبيتهم غير قادرين على الحركة من الأساس.

ويلفت عبده إلى أن الخطير أن العشرات منهم استهدفوا على نحو مباشر من خلال عمليات تصفية وإعدامات ميدانية، عدا عن تحولهم لأهداف مباشرة ومتعمدة لجيش الاحتلال. بالإضافة إلى قتل مئات المسنين في غزة، يقول إن الآلاف أصيبوا بجروح ويصعب تعافيهم منها نظراً لأوضاعهم الصحية الهشة أساساً، بالإضافة إلى عدم توفر الرعاية الصحية الملائمة، عدا عن اعتقال عشرات المسنين من الرجال والنساء ممن تزيد أعمارهم عن 70 عاماً. ويلفت عبده إلى أن خطر الموت يهدد جدياً عشرات الآلاف من المسنين في قطاع غزة، إذ إن 69% منهم يعانون أمراضاً مزمنة، وغالبيتهم لم تتلق أية رعاية صحية بسبب تدمير جيش الاحتلال للقطاع الصحي.

عمليات تصفية

من جهته، يقول نائب المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، جميل سرحان، إنّ المسنين كانوا جزءاً من عملية الإبادة التي يتعرض لها الفلسطينيون في القطاع من معاناة وانتهاكات في كافة مناحي الحياة. ويوضح في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن المسنين تعرضوا لانتهاكات متمثلة في الحق في الحياة والحق في السكن والحق في الصحة وكل المجالات التي تؤكد ممارسة قوات الاحتلال الإسرائيلي الإبادة الجماعية، وفقاً لما تشير إليه اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ويلفت إلى أن أحد أبرز الانتهاكات التي تعرض لها المسنون على الصعيد المباشر، هو الحق في الحياة، إذ عمدت قوات الاحتلال إلى استهداف مباشر أسفر عنه استشهاد 2500 مسن فلسطيني من بين عشرات الآلاف الشهداء. وبحسب سرحان، فإنّ عمليات الاستهداف كانت تستهدف المسنين بشكل عشوائي عبر قصف البيوت على رأس ساكنيها أو التصفية الشخصية من خلال القناصة الإسرائيلية أو الطائرات المسيرة «الكواد كابتر». ويشدد على أن هناك عمليات تصفية جرى توثيقها لمسنين رفضوا الخروج من منازلهم، وكان عدد منهم لوحده في المنزل خلال فترة العمليات البرية التي كانت تجري في مختلف مناطق القطاع وتمت تصفيتهم.

ويستدل بحالة المسن الفلسطيني ذيب الرزاينة، الذي كان يتواجد برفقة عائلته في منزله شمالي القطاع. وعند دخول قوات الاحتلال المنزل، أطلقت النار على رأسه بشكل مباشر. وينبه إلى أن من أبرز عمليات الانتهاكات التي تعرض لها المسنون هو تكرار النزوح بشكل متكرر؛ فهناك من نزح أكثر من 10 مرات بفعل العمليات العسكرية الإسرائيلية في القطاع. وخلال النزوح، حرموا من كل ظروف الحياة. ويشير إلى وجود آزمة على الصعيد الصحي متمثلة في عدم وجود أدوية خاصة بالأمراض المزمنة مثل أمراض ضغط الدم والسكري، وعدم توفرها بشكل مستمر، وهو ما انعكس سلباً على المسنين الفلسطينيين.

شكلت عملية التهجير المتكررة معضلة حقيقية بالنسبة للمسنين

خطر الموت يهدد جدياً عشرات الآلاف من المسنين في غزة

أهكاها التهجير في غزة (عمر القطّاع/ فرانس برس)

4%
نسبة ضحايا العدوان على قطاع غزة من المسنين، بحسب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان.

حصار مخيم طولكرم... نقص في المياه وحليب الأطفال

تفرض قوات الاحتلال الإسرائيلي حصاراً خانقاً على مخيم طولكرم حرم أهلها الطعام والمياه وحليب الأطفال، ما يفاقم المعاناة، وذلك عدا عن الدمار والضحايا

رام الله ـ محمود السعدي

تعيش العائلات في مخيم طولكرم شمال الضفة الغربية أوضاعاً مأساوية وسط حصار خانق تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي، بالتزامن مع اجتياح المخيم المتواصل لليوم الثالث على التوالي، ما يفاقم من نقص حاد في المياه والطعام وحليب الأطفال، في ظل منع الاحتلال وصول المساعدات الإنسانية. ويؤكد نائب محافظ طولكرم ورئيس اللجنة الشعبية لخدمات المخيم، فيصل سلامة، لـ«العربي الجديد»، أن «الاحتلال يرفض إدخال حليب الأطفال والطعام ومياه الشرب إلى المخيم بشكل كامل»، ما يزيد من معاناة أهالي المخيم الذين يعيشون ظروفاً إنسانية مأساوية، مع تكرار اقتحام المخيم، وكان آخرها الاقتحام المتواصل للمخيم لليوم الثالث على التوالي. ويشير إلى أن المياه مقطوعة عن مخيم طولكرم منذ أسابيع، بعدما عمدت جرافات الاحتلال إلى تدمير البنية التحتية وشبكة المياه خلال اقتحاماتها المتكررة.

ويوضح سلامة أنّ أهالي المخيم كانوا يعتمدون على المياه التي يتم إدخالها بشكل محدود من خارج مخيم طولكرم، ولكن حتى تلك الإمدادات الحيوية قد توقفت بشكل كامل. ويقول: «نناشد كل العالم أن يتدخل لتزويد المخيم بمياه الشرب وحليب الأطفال بشكل عاجل، فالوضع أصبح لا يُحتمل». وفي ظل هذا الحصار الخانق، يشير سلامة إلى أن هناك جهوداً حثيثة تُبذل من قبل محافظة طولكرم ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» والهلال الأحمر، لإيصال المواد الإغاثية وحليب الأطفال إلى أهالي المخيم. إلا أن هذه الجهود تواجه صعوبات كبيرة بسبب الإجراءات الإسرائيلية المشدّدة. ويوضح أن المساعدات تستهدف بشكل خاص أولئك الذين لا يزالون في مخيم طولكرم، والنازحين الذين اضطروا إلى مغادرته نتيجة العمليات العسكرية، وقد تم توزيعهم على مؤسسات ومساجد مدينة طولكرم.

من جهتها، تقول الناشطة وعضوة لجنة طوارئ المخيم نادية عرسان، لـ«العربي الجديد»، إن الأهالي يواجهون معاناة كبيرة، وقد اضطر العديد منهم إلى إخلاء منازلهم خشية المجاعة وانعدام مقومات الحياة، لكن الغالبية العظمى لا تزال صامدة في المخيم رغم الظروف القاسية». وتوضح أنّ مخيم طولكرم يعاني نقصاً حاداً في المواد الأساسية، وخصوصاً «المياه وحليب الأطفال والخبز والفوط»، مشيرة إلى أن الأهالي قدموا العديد من المناشدات للجهات الإنسانية، بما في ذلك الدفاع المدني والهلال الأحمر الفلسطيني. إلا أن هذه الجهات لم تتمكّن من الوصول إلى الأحياء المحاصرة داخل المخيم بسبب منع قوات الاحتلال لهم من دخول المخيم. وتؤكّد عرسان أن النقص الأكبر يتمثل في المياه، إذ إن قوات الاحتلال دمرت موارد المياه والبنية التحتية خلال اقتحاماتها السابقة في المخيم، وأدى هذا الاستهداف المتعمد إلى تفاقم معاناة الأهالي. وتشير إلى معاناة المرضى الكبيرة، وهناك مناشدات لإخراج حالة وفاة من مخيم طولكرم، في ظل حصار قوات الاحتلال.

ويعيش مخيم طولكرم ظروفاً قاسية، ويترافق الحصار مع استمرار عمليات القصف والتجريف التي دمرت أجزاء كبيرة من البنية التحتية، ما زاد من معاناة السكان الذين باتوا يواجهون أزمة إنسانية حادة تتطلب تدخلاً دولياً عاجلاً. وما يزيد معاناة الأهالي أن قوات الاحتلال الإسرائيلي كانت قد أجبرت أول من أمس الأربعاء، مئات الفلسطينيين على الخروج من منازلهم من مخيم طولكرم خلال الاقتحام المتواصل لليوم الثالث، بهدف تحويل منازلهم إلى نقاط وثكنات عسكرية، بينما يُستخدم عدد من الشبان الذين يتواجدون داخل تلك المنازل دروعاً بشرية. ومنذ الثامن والعشرين من الشهر الماضي، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مدينة طولكرم ومخيميها نور شمس وطولكرم ثلاث مرات، وكان آخر اقتحام يوم الثلاثاء الماضي، ولا يزال مستمراً. وجرفت قوات الاحتلال الشوارع والبنية التحتية ودمرت منازل ومحال تجارية وفتشت وخربت منازل ومحتوياتها، وأجرت تحقيقات ميدانية، وسط اشتباكات مسلحة بين مقاومين وتلك القوات.

وخلال الاقتحامات التي تأتي ضمن عملية أطلق عليها الاحتلال اسم «المخيمات الصيفية»، وشملت مخيمات شمال الضفة الغربية، استشهد في الضفة الغربية 51 فلسطينياً بينهم 12 في طولكرم، فيما أصيب نحو 150 في الضفة. وقتلت الناشطة والمتضامنة الأميركية التركية عائشة نور ايجي، ما يرفع حصيلة الشهداء في محافظات الضفة الغربية إلى 704 شهداء ونحو 5700 جريح.

قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال اقتحامها مخيم طولكرم (جعفر الشيخ/ فرانس برس)

بعض من الدمار الذي تسببت فيه إسرائيل في المخيم (عصام الريماوي/ الأناضول)

الذكرى الـ 42 لمجزرة صبرا وشاتيلا على وقع حرب الجنوب

لا تزال مجزرة صبرا وشاتيلا حاضرة في أذهان الفلسطينيين واللبنانيين على حد سواء. وتقام أنشطة سنوية لعدم نسيان هول هذه الجريمة، على الرغم من مرور 42 عاماً على حدوثها. وتتزامن هذا العام مع الاشتباكات على الحدود الجنوبية

خلال المؤتمر الصحافي الذي عقدته لجنة «كي لا ننسى صبرا وشاتيلا» (العربي الجديد)

بيروت ـ سارة مطر

تتزامن ذكرى مجزرة صبرا وشاتيلا التي شهدها لبنان في 16 سبتمبر/أيلول عام 1982 بحق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مع الأوضاع الأمنية المتوترة جنوبي البلاد، في ظل استمرار الاشتباكات مع العدو الإسرائيلي. وإحياءً للذكرى الـ 42 للمجزرة، أعلنت لجنة «كي لا ننسى صبرا وشاتيلا»، بفرعيها في لبنان وإيطاليا، عن سلسلة أنشطة فنية وثقافية وحوارية ستقيمها على مدى أسبوع كامل يمتد من 16 إلى 21 الجاري، في مختلف المناطق اللبنانية. وجاء إعلان أنشطة أسبوع «كي لا ننسى صبرا وشاتيلا»، خلال مؤتمر صحافي عقدته اللجنة في مبنى جريدة السفير في بيروت، استهل بترحيب من أحمد سلمان، نجل ناشر جريدة «السفير» الراحل طلال سلمان، على أن تصل الوفود الأجنبية المشاركة من إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وسويسرا والولايات المتحدة الأميركية وغيرها من البلدان، بعد غد الأحد. ويوضح رئيس «مؤسسة عامل» كامل مهنا، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «اللجنة تحيي ذكرى المجزرة منذ نحو 12 سنة بمشاركة وفود أجنبية (حوالي ثمانين مشاركاً)، غير أن العدد أقل هذا العام بسبب الوضع الأمني في لبنان وصعوبة إيجاد رحلات طيران مع إلغاء وتعديل الكثير من الرحلات».

ويكشف أن الأسبوع المخصص للذكرى «سيتضمن زيارة المخيمات الفلسطينية ومدافن الشهداء، بالإضافة إلى إقامة معرض لإحياء المناسبة في مبنى مؤسسة عامل. كما نخطط لإنشاء متحف ومركز دراسات في نفس الأرض التي تضم مدافن صبرا وشاتيلا، على أن يضم مقتنيات الشهداء وما بقي من أثرهم، وكل ما له علاقة بالمجزرة». من جهته، يستعرض منسق لجنة «كي لا ننسى صبرا وشاتيلا» في فرع لبنان، قاسم عينا، برنامج الأسبوع المخصص لذكرى المجزرة، قائلاً: «تتضمن الأنشطة زيارة مثوى شهداء المجزرة في مخيم صبرا وشاتيلا في بيروت، ووضع إكليل من الورد، وجولة في المخيمات الفلسطينية في لبنان، ووضع أكاليل عند أضرحة الشهداء، تأهيل عن اللقاءات مع أهالي ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا وأحد الناجين من المجزرة وأحد الشهود عليها، بالإضافة إلى محاضرات ثقافية مع صحافيين ومحامين وحقوقيين حول المواقف العربية والدولية بشأن حرب الإبادة في غزة وانتهاكات حقوق الإنسان ومجازر العدو الصهيوني، إلى جانب التطرق للعلاقات اللبنانية - الفلسطينية». يضيف: «سيتم كذلك وضع إكليل ورد على ضريح الكاتب الراحل طلال سلمان، وزيارة السفارة الفلسطينية في لبنان، ولقاء السفير أشرف دبور وقيادة الفصائل الفلسطينية، عدا عن لقاءات مع فعاليات سياسية وحزبية وبلدية، وزيارة عدد من الأماكن الأثرية، وعرض فيلمين هما أطفال شاتيلا وخيوط السرد». ويشير إلى أنه «سيُقام حفل موسيقي ومسيرة بالمناسبة، بالإضافة إلى الاحتفال الرسمي بالذكرى في 20 الجاري، وزيارة مشغل التطريز الفلسطيني في مخيم مارالياس (بيروت)». ويقول منسق اللجنة لـ«العربي الجديد»، إن «الأنشطة هذا العام لن تشمل زيارة الحدود اللبنانية الجنوبية بسبب الحرب القائمة، علماً أننا كنا نلتقي أهالي الجنوب ونحيي معهم ذكرى المجزرة كل عام».

بدوره، يعرب الكاتب والصحافي نصري الصايغ، في حديثه لـ«العربي الجديد»، عن خشيته من «الاعتياد على المجازر، إذ ليس المهم فقط أن نتذكر ما حدث، إنما نحفظه ونستذكره دائماً، لأن الشعوب الحيّة هي التي ترى ماسيها وتحملها معها. ليس المهم الاحتفاء بالكلام، بل بالعمل، كونه الأبقى». يتابع: «علينا أن نُبقي الذاكرة حيّة وليس فقط في زمن المناسبة، وألا تكون صبرا وشاتيلا العنوان الوحيد للحزن على الشهداء، لأن صبرا وشاتيلا أصبحت متعددة الأماكن والسنوات. فمنذ تاريخ المجزرة ولغاية اليوم، ارتكبت إسرائيل مجازر عديدة، لكن يجب ألا ننسى كذلك المجازر بحق عدد من الشعوب العربية من قبل أنظمة مستبدة لا تقيم وزناً للإنسان ولا لفلسطين على الإطلاق».

ويرى الصايغ أن «بعض الشعوب العربية مدانة وممنوعة من إعلاء الصوت تجاه القضية الفلسطينية، وإلا تلقى عقوبة أقسى من عقوبة إسرائيل». ويقول: «نجد فلسطين بمفردها اليوم، ليس لأن الشعوب العربية تخلت عنها، بل لأن هذه الشعوب ممنوعة من قبل أنظمتها ورؤسائها ومولكها من لفظ كلمة فلسطين».

يشار إلى أن مجزرة صبرا وشاتيلا ارتكبها الجيش الإسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي والقوات اللبنانية (الجناح العسكري لحزب الكتائب) ضد اللاجئين الفلسطينيين في مخيم صبرا وشاتيلا، واستمرت بين 16 و18 سبتمبر 1982. وصنفت منظمة «هيومن رايتس ووتش» ما حدث في صبرا وشاتيلا ضمن «جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية».

الأنشطة هذا العام لن تشمل زيارة الحدود اللبنانية الجنوبية

يجب إبقاء الذاكرة حية وليس فقط في زمن المناسبة